عن " لمَّا" الاستثنائية وشواهدها السماعية

(تأصيلٌ وتحليلٌ)

د/ أحمد محمد عبد الفتاح حسين

المدرس بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين بدسوق- جامعة الأزهر

عن " لمَّا" الاستثنائية وشواهدها السماعية
(تأصيلٌ وتحليلٌ)

أحمد محمد عبد الفتاح حسين
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق ، جامعة الأزهر ، مِصْر .
البريد الالكتروني : amoab123@yahoo.com

ملخص البحث
تتناول هذه الدراسة الآراء النحوية واللغوية حول حمل" لَ ما "على معنى" إ لا " الاستثنائية؛ وصولا لأرجح الآراء النحوية، وأصوب التناولات الدلالية، وأَظْهر الأدلة السماعية والقياسية، فكان منها رأي الخليل وسيبويه الذي يفيد بدلالة "لَ ما "على الاستثناء في موضع واحد، وهذا ما اعتمده الجمهور، ورأيٌ زاد موض ع ا آخر مستد لا ببعض الشواهد القرآنية.
وقد ناقشت الدراسة ما تواطأ عليه أرباب هذا الرأي من شواهد، وما تنازعوا حوله تأوي لا أو تضعي فاعل ما بأن في المسألة قولين آخرين متباينين :قول بجواز الاستثناء ب" ل ما "في كل موضع، وقول بمنع الاستثناء بها مطلقا.
الكلمات المفتاحية :عن، موقف، النحويين،" لَ ما"، الاستثنائية، تحليلية.

On the position of grammarians on the exceptional "lama", a (analytical) study

Ahmed Mohamed Abdel Fattah Hussein
College of Islamic and Arabic Studies for Boys in Desouk, Al-Azhar University, Egypt.
E-mail: amoab123@yahoo.com

Abstract:
This study deals with grammatical and linguistic views on the bearing of “la ma” on the exceptional meaning of “la la”. Down to the most likely opinions
Syntactic and semantic approaches, and the most obvious auditory and analog evidence, so was the opinion of al-Khalil and Sibawayh, which indicates an indication.
“No” is on the exception in one place, and this is what the majority have adopted, and an opinion added to another place that draws on some Qur’anic evidence,
The study discussed the evidences that the leaders of this opinion colluded with, and what they disputed about it is not the place or the fatal, given that the issue is
Two other sayings differ: Saying that it is permissible to exclude by saying "no what" in every place, and saying that it is permissible to exclude it is absolute.

Keywords: About, Position, Grammarians, "no," Exceptionalism, Analytical.

المقدمة

حَمْدًا لله وكفى، وصلاةً وسلامًا على نبيه المصطفى، وآله المستكملين الشرفا، وبعد:

فإن توقُّفَ دراسةٍ على موضوع بعينه، تجمع نِثاره وشتاته، وتناظر بين آرائه واستشهاداته، هَدفٌ يُدْعى إليه، وتمس الحاجة، ومن ذلك تناول النحويين لأحد معاني "لمَّا" بتشديد الميم، اختلفوا حوله حيث كان منهم من قال بدلالتها على الاستثناء في موضع واحد، وغيرهم قال بالدلالة في كل تركيب مطلقًا، وبعضهم أنكر ذلك مطلقًا.

وقد تناولت الدراسة بعض الشواهد التي ساقها أصحاب الرأي القائل بحمل "لمَّا" على معنى "إلَّا"، حيث تعددت توجيهاتهم حول بعضها – لا سيما بعض الشواهد القرآنية– بناءً على اختلاف القراءات القرآنية في الآية، فاجتهد البحث ترجيحًا، وإضافة لما لم ينص عليه النحاة – وإن ضمنوه كلامهم –.

كما تناول البحث آية تعددت فيها التوجيهات، بناء على اختلاف القراءات فيها حتى بلغت الثمانية، حُمِلت فيها "لمَّا" على معنى "إلا" في السبعة وفي الشاذ، وقد عدَّ بعض النحويين بعض وجوه هذه القراءات في الآية مشكلةً، ووُصِف توجيهها بالشيء العسير، وثالث منهم حكم باللحن فيها – وهي قراءة متواترة –، فحاول البحث طلب الإنصاف مستدلًا على الترجيح بما هو متاح، لتدخل في شواهد حمل "لمَّا " على "إلَّا" في الاستثناء.

وأخيرًا يجيب البحث عن سؤال مستخلص جوابه من الدراسة وهو: ما المواضع التي تُحْمَلُ فيها "لمَّا"على معنى "إلا" الاستثنائية في المذهب المختار؟

أهداف البحث:

١– خدمة القرآن الكريم في بيان ألفاظه؛ حيث وردت آيات حُملت فيها "لمَّا" على معنى الاستثناء عند النحاة، والمفسرين، واللغويين.

٢- الوقوف على آراء النحويين حول "لمَّا" الاستثنائية، وعرض أدلتهم ومناقشتها؛ لتمييز جوانب القوة والضعف فيها.

٣- الكشف عن الاستثناء بـ "لمَّا" من خلال الوجوه المتعددة في الشواهد السماعية، والقراءات القرآنية.

٤- إبراز ما انفرد به بعض النحويين من جهود وآراء لم يُسبق إليها.

٥- الرغبة في الارتشاف من تراث النحويين ومعينهم، ورصد ما لديهم من حركة فكرية نقدية؛ طلبًا للفائدة العقلية والعلمية.

مشكلة البحث:

يسعى البحث للكشف عن دلالة "لمَّا" على معنى الاستثناء، وما نتج عن ذلك من إشكاليات في المعنى والصناعة النحوية في الشواهد المتعددة: عرضًا وتحليلًا وتنظيرًا، فمن اللافت للنظر أن بعضًا من متقدمي النحاة عدّوا "لمَّا" من أدوات الاستثناء، وتناولوها في هذا الباب(١)، فهل يجوز – على ما ذهبوا إليه– أن نقول: حضر الطلاب لمَّا زيدًا، ورأيت الطلاب لمَّا زيدًا، ومررت بالطلاب لمَّا زيدًا بمعنى: إلَّا زيدًا؟ لذا يحاول البحث الإجابة عن عدة أسئلة على النحو الآتي:

هل الحرف "لمَّا" من أدوات الاستثناء؟ وهل يستثنى به مطلقًا؟ وهل يصح التأويل عليه فيما ورد من شواهد قرآنية؟ وما المواضع التي تفيد فيها الاستثناء؟ بالإضافة إلى بيان موقف النحويين وتفسيرهم لـ"لمَّا"، عندما يتعارض توجيه القراءة القرآنية مع الصنعة النحوية.

الدراسات السابقة:

سبق للباحث نزار عطا الله أحمد صالح دراسة بعنوان: "أنواع "لمَّا" ومعانيها في القرآن الكريم في ضوء تفسير الكشاف للزمخشري"، وهدفت هذه الدراسة إلى

(١) ينظر: أبوحيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تح رجب عثمان محمد، ط ١، مكتبة الخانجي القاهرة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م، ج ٢ ص ١٨٥٩ – ١٨٦٠.

الوقوف على الأنواع الثلاثة لـ"لمَّا" (الحينية، والجازمة، والاستثنائية)، وبينتْ موقف الزمخشري ، وما انفرد به من آراء في كل نوع.

وبعد ذلك تتغيا هذه الدراسة إضافة جديد حول "لمَّا" الاستثنائية من حيث:

- تخصيص الدراسة حول معنى واحد من معاني "لمَّا "، وهو الاستثناء.
- تفسير معنى الاستثناء بـ"لمَّا "، وبيان مرجعه، وتوضيح القول في آراء النحاة حول بعض القراءات القرآنية المستشهد بها.
- تعيين المواضع التي تفيد فيها "لمَّا " الاستثناء.

منهجية البحث:

اعتمدت في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدني في تحليل الأساليب ودراستها التي حملت فيها "لمَّا " على "إلَّا" في الاستثناء عند النحاة؛ لذا فقد عرض البحث لآراء النحويين، وشواهدهم حول الاستثناء بـ"لمَّا "، والوقوف عند كل شاهد من القرآن الكريم، ودراسته دراسة تحليلية منفردة.

وقد بدا لي أن تقسم مادة البحث على ثلاثة مباحث، يسبقها مقدمة وتمهيد، ويعقبها خاتمة وفهارس، أما المقدمة فذكرت فيها قيمة البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأما التمهيد فعرضت فيه بإيجاز لأنواع "لمَّا"، وأما المباحث فجاءت على النحو التالي:

- المبحث الأول: الاستثناء بـ" لمَّا " بعد قسم الطلب، وتفسير المعنى وتأويله في الأمثلة.
- المبحث الثاني: الاستثناء بـ " لمَّا " بعد" إنْ " النافية، ورأي الجوهري، والزجاجي في الاستثناء بها.
- المبحث الثالث: التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية في – قوله – تعالى– ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾[1]

(1) هود، من الآية: ١١١.

التمهيد

"لمَّا": حرف قليل مركب، وأصله "لم" أدخل عليه "ما"، فتغيرت بدخول "ما" على حال "لمْ"، وهذا ما ذهب إليه أكثر النحاة، وقيل: إنها بسيطة[١]، وهي من الحروف التي تعمل تارة، ولا تعمل أخرى، ولها ثلاثة أوجه[٢]:

الأول: أن تكون نافية، وهذه كـ"لم" تختص بالدخول على المضارع، فتجزمه، وتنفيه، وتقلبه ماضيًا و"لم"، و"لمَّا" يشتركان في أمور، وينفرد كل منهما عن الآخر بأمور، وقد ذكر ذلك مفصلًا في كتب النحو[٣].

الثاني: أن تختص بالماضي فتقتضي جملتين، وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو: لمَّا جاء محمد أكرمته، وهذه تسمى "لمَّا" الحينية، ويسميها بعض النحاة "لمَّا" الوجودية؛ لأنها تفيد وجود شيء لوجود آخر، والثاني منهما مترتب على الأول، أو "لمَّا" التوقيتية؛ لأنها بمعنى وقت، وبعضهم يسميها حرف وجوب لوجوب، أو حرف وجود لوجود، ويرى ابن السراج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جني، وجماعة أن "لمَّا" هذه ظرف بمعنى "حين"، وقال ابن مالك: هي ظرف بمعنى "إذ"، واستحسنه ابن هشام؛ لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة، وقيل: إنها حرف، وهو مذهب سيبويه، وتبعه ابن خروف.[٤]

---

(١) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح، أحمد شمس الدين، ط ١ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م ج ٢، ص ٤٤٨.

(٢) ينظر: ابن هشام الأنصاري،محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تح د / عبد اللطيف محمد الخطيب، ط ١ السلسلة التراثية الكويت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ج ٢ ص ٤٧٧ – ٣١٠.

(٣) ينظر: السابق، ج ٢ ص ٤٧٧ – ٤٨٥.

(٤) ينظر: السابق، ج٢ ص ٤٨٥-٤٨٦.

الثالث: أن تكون بمعنى "إلا" الاستثنائية، نحو قوله – تعالى –﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1] أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ، وهذا الوجه هو ما سيتناوله البحث بالدراسة.

(١) سورة الطارق، آية: ٤.

المبحث الأول

الاستثناء بـ"لمَّا" بعد قسم الطلب وتفسير المعنى في الأمثلة

المطلب الأول

الاستثناء بـ "لمَّا" بعد قسم الطلب

يرى جمهور النحويين، واللغويين أن "لمَّا" المشددة تكون بمعنى "إلَّا"، بشرط أن تقع بعد قسم الطلب، وهذا الموضع يكادون يجمعون عليه، وهو المشهور عندهم، وممن ذهب إلى ذلك: الخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، والفارسي، وأبو البركات الأنباري، والرضي، وأبو حيان الأندلسي، وغيرهم.

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلَّا فعلت، ولمَّا فعلت، لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت ها هنا كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام لتفعلن ههنا، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب" (١).

فسيبويه يسأل شيخه عن عدم إتيان العرب بفعل مضارع مؤكد باللام في أوله وبنون التوكيد في آخره، كما هو شأنهم في كل قسم موجب، فأجابه الخليل بقوله: وجه الكلام لتفعلن، والذي يعنينا من قول سيبويه أمران:

الأول: أنه قرن فيه"لمَّا" بـ"إلَّا"، وجعلهما بمعنى واحد في قوله:"وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلا فعلت و"لمَّا" فعلت".

الثاني: أن الخليل نص على الموضع الذي تكون فيه "لمَّا" بمعنى "إلَّا" الاستثنائية، وذلك بعد قسم الطلب، وذلك قوله: "ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب".

---

(١) سيبويه، أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م، ج٣ ص١٠٥- ١٠٦.

ويؤكد أبو علي الفارسي هذا المفهوم – أيضًا– عن سيبويه فيقول: "ففي هذا إشارة من سيبويه أنهم استعملوا "لمَّا" حيث يستعملون فيها "إلَّا"، وقال بعض البصريين – حكاه لنا الثقة – يعني كون "لمَّا" بمعنى "إلَّا"..."(١).

وينقل الفراء هذا الموضع عن العرب فيقول: "وقد قالت العرب: بالله لمَّا قمت عنا، وإلَّا قمت عنا"(٢)، وقال أبو منصور الأزهري: "وتقول – أي: العرب – أسألك بالله إلَّا أعطيتني، ولمَّا أعطيتني، بمعنى واحد" (٣)، وقال أبو البركات الأنباري: "وإنما جاءت لمَّا بمعنى إلَّا في الأيمان خاصة، نحو قولهم: عمْرُك الله لمَّا فعلت كذا، أي: إلَّا فعلت كذا"(٤).

ومما استشهد به النحاة لهذا الوجه قول عمر – ﷺ– في كتابه إلى أبي موسى الأشعري: "عزمت عليك لمَّا ضربت كاتبك سوطًا"، كتبه إليه لما لحن كاتبه في كتابه إلى عمر وكتب: "من أبو موسى"(٥)، ومنه قول الراجز(٦):

قالتْ له: بالله يا ذا البُرْدَيْن لَمَّا غَبِشْتَ نَفَسًا أو اثْنَيْنِ

---

(١) الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تح، صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، مسألة: ٤٠ ، ص ١٤٨.

(٢) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ط عالم الكتب، بيرو ت، ط٣، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م،ج٢ ص١٧٦ – ٢٧٧.

(٣) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة،تح، الأستاذ إبراهيم الإبياري، دار الكاتب العربي، مطابع سجل العرب ١٩٦٧ م، ج ١٥ ص٤٢٦.

(٤) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر ٢٠٠٢ م، ج ١ ص ١٩٦.

(٥) ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، مطبعة المنيرية، القاهرة، ج ٢، ص ٥٩.

(٦) البيت من الرجز التام، بلانسبة في المغني ١ / ٢٨١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٣ الشاهد رقم: ٤٤٤، و قوله: غبشت بمعجمة فنون فمثلثة، مسند للمخاطب من باب "علم " أن يشرب ثم يتنفس، وكنَّت به عن الجماع، ينظر حاشية الأمير على المغني ١ / ٢٢٠ .

المطلب الثاني

تفسير المعنى وتأويله في الأمثلة

وضح ابن يعيش، والرضي النفي المقدر، ومعنى الفعل بعد "إلَّا" في الأسلوب المذكور آنفًا، ويتلخص ذلك في أمرين:

أولهما: أن الفعل الماضي الواقع بعد أداة الاستثناء "إلَّا "، أو "لمَّا" واقع موقع المصدر.

قال الرضي: "إلَّا فَعَلْت إلَّا فِعْلَك، وإلَّا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم؛ لأنك إذا حَلَّفْتَ غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الأمر في فعل مطلوبك، فكأنك قلت: ما أطلب منك إلا فعلك، ففعلت بمعنى المصدر مفعولًا به..، وإنما جعلته فعلا ماضيًا لقصد المبالغة في الطلب، حتى كأن المخاطب فعل ما تطلبه، وصار ماضيًا ثم أنت تخبر عنه، فهو مثل قوله – تعالى– ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ﴾[1] ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾[2]، وقولهم: "رحمك الله".[3]

ثانيهما: أن النفي منوي لدلالة المعنى عليه.

يوضح ابن يعيش ذلك فيقول: "وإذا ساغ أن تحمل "شَرٌّ أهرَّ ذا ناب"[4] على معنى المنفي، كان معنى النفي في "نشدتك الله إلا فعلت" أظهر؛ لقوة الدلالة على النفي؛ لدخول "إلَّا" لدلالتها عليه"[5]، إذن يتبين أن جمهور

---

(١) الزمر، من الآية: ٧١، ٧٣.

(٢) الأعراف، من الآية: ٥٠.

(٣) الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الكافية، دراسة وتحقيق، د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ط ١ دار الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م ج١، ص ٢٥١.

(٤) أي: ما أهر ذا ناب – وهو السبع – إلا شر، وهو شاهد على الابتداء بالنكرة في هذا المثل؛ لتضمن النكرة معنى النفي.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج٢، ص ٩٥.

النحويين يكادون يجمعون على أن "لمَّا" تفيد الاستثناء بعد الأيمان خاصة، أو بعد قسم الطلب، وهي في الشواهد السابقة لا تحتمل وجهًا آخر عندهم، مع أنهم لا يملكون من الشواهد الشعرية إلا شاهدًا واحدًا مجهول القائل، ولكن الشواهد النثرية، وما نقل من كلام العرب ينهض بقبول دلالة "لمَّا" على الاستثناء.

المبحث الثاني

الاستثناء بـ"لمَّا" بعد"إنْ" النافية، ورأي الجوهري والزجاجي في الاستثناء بـها

المطلب الأول

الاستثناء بـ"لمَّا" بعد "إنْ" النافية

يرى جمهور النحويين أنَّ لـ"لمَّا" موضعًا آخر – إضافة إلى الموضع السابق– تفيد فيه الاستثناء، وذلك إذا وقعت بعد "إنْ" النافية خاصةً، فتكون في مذهبها، وذكروا أن ذلك جائز وسائغ، ولا يمنع منه مانع في آيات من القرآن؛ حيث رأوا أن تخريج "لمَّا" على معنى "إلَّا" – في هذه الآيات– يعضده المعنى، ولا يتنافى معه، ونعرض بالدرس والتحليل ما استشهدوا به – كل آية منفردة[(١)]– لبيان الاتفاق والاختلاف في توجيههم، حول كل آية على النحو التالي:–

الآيـــة الأولـــى: قولـــه – تعـــالى – ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[(٢)].

ذكر الفراء وجهين لمعنى "لمَّا" المشددة – بعد أن ذكر معنى المخففة في الآية– حيث قال: "شددها الأعمش[(٣)]، وعاصم[(٤)]، وقد خففها قوم كثير

---

(١) لاختلافهم في حمل " لمَّا " على " إلَّا " في بعض الآيات، واتفاقهم في البعض الآخر كما سيأتي.

(٢) يس، الآية: ٣٢.

(٣) سليمان بن مهران من أقرأ الناس بالقرآن في زمانه، ممن قرأ عليه حمزة الزيات، توفي سنة ١٤٨ هـ، ينظر: ابن الجزري، شمس الدين، غاية النهاية في طبقات القراء، تح، برجستراسر، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ٢٠٠٦م، ج ١ ص ٣١٧.

(٤) أبوبكر بن أبي النجود، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٣٧ هـ، ينظر: طبقات القراء مصدر سابق، ج١ ص ٤٧٤.

منهم من قراء أهل المدينة، وبلغني أن عليًا[١] خففها وهو الوجه؛ لأنها "ما" أدخلت عليها لام تكون جوابًا لإن؛ كأنك قلت: وإن كل لجميع لدينا محضرون، ولم يثقلها من ثقلها إلا عن صواب، فإن شئت أردت: وإن كل لمِنْ ما جميع، ثم حذفت إحدى الميمات لكثرتهن..، والوجه الآخر من التثقيل أن يجعلوا "لمَّا" بمنزلة إلا مع "إنْ" خاصة، فتكون في مذهبها بمنزلة "إنما" إذا وضعت في معنى "إلا"، كأنها "لمْ" ضمت إليها "ما"، فصارا جميعًا استثناء، وخرجتا من حد الجحد، ونرى أن قول العرب "إلا" إنما جمعوا بين "إن" التي تكون جحدًا، وضموا إليها "لا" فصارا جميعًا حرفًا واحدًا، وخرجا من حد الجحد إذ جمعتا فصارا حرفًا واحدًا، وكذلك لمَّا "[٢].

تعقيب:

يظهر من نصِّ الفراء ما يلي:

أولًا: أن القراءة بتخفيف"لمَّا" هي الوجه؛ لأن الحجة فيه ظاهرة؛ حيث إنه وجْهٌ معروف في اللغة، وقال أبو علي الفارسي عن القراءة: "أسهل مأخذًا، وأقرب متناولًا"[٣]، و"إنْ" على ذلك هي المخففة من الثقيلة المكسورة الهمزة، المعملة عمل الفعل، وهي إذا خففت لزمتها اللام، فتفصلها من النافية، وتخلصها منها؛ ولهذا المعنى جاءت هذه اللام، وتكون "ما" صلة[٤]، وقال ابن هشام موضحًا هذا الوجه: "وتُخَفَّفُ" إنَّ" المكسورة لثقلها، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها..، وتلزم لام الابتداء بعد المهملة فارقةً بين الإثبات والنفي"[٥].

ثانيًا: أن القراءة بالتشديد متواترة؛ ولذا لا يمكن ردُّها.

---

(١) الصحابي الجليل – ﷺ–.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ٣٧٦– ٣٧٧.

(٣) أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ص٣٨٩.

(٤) ينظر: السابق، ص٣٨١.

(٣) أوضح المسالك ٢/ ٣١٨ – ٣١٩.

ثالثًا: ذكر الفراء وجهين لـ"لمَّا" المشددة قد وقع الخلاف فيهما بين النحاة – وهذان الوجهان في بقية الشواهد التالية –، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

– الوجه الأول من التثقيل:

أن أصل "لَمَّا" المشددة "لِمنْ ما"، فهي عبارة عن "من" الجارة دخلت على "ما" الموصولة، أي: لمن والله الذين، فلما اجتمعت النون ساكنة قبل ميم "ما"، قلبت ميمًا، فصار في اللفظ ثلاثة أمثال، فخففت الكلمة بحذف إحداها، فصار اللفظ "لمَّا".

وهناك وجه آخر قريب من هذا الوجه، ذكره مكيُّ بن أبي طالب(١)، حيث ذهب إلى أن الأصل "لمَنْ ما" – بفتح ميم "مَن"– على أنها موصولة أو موصوفة– و"ما" مزيدة، فاجتمع بعد قلب النون – ثلاث ميمات– فحذفت الوسطى منهن – وهي المبدلة من نون "مَنْ"– ويكون التقدير على قوله: وإن كل لخلق جميع محضرون، أو للذي، ولا يخفى أن "لمَّا" المشددة حينئذ لا تكون بمعنى "إلَّا"، وقد رُدَّ الوجهان بأمور منها:

– أنه قد اجتمعت في بعض الآيات ميمات أكثر مما كانت تجتمع في "لَمَنْ ما"، ولم يحذف منها شيء، وذلك في قوله – تعالى – ﴿أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾(٢)، فقد اجتمع ثمانية ميمات.(٣)

(١) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح د، محيي الدين رمضان، ط، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤ – ١٩٧٤م، ج ١، ص ٥٣٧.

(٢) هود، من الآية: ٤٨.

(٣) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح د، أحمد محمد الخراط، ط، دار القلم، دمشق، ج٦، ص ٤٠٢.

– ومن ذلك ما ردَّ به الزجاج بقوله: "وهذا القول ليس بشيء؛ لأن "مَنْ" لا يجوز حذفها؛ لأنها اسم على حرفين" (١).

وقال الفارسيُّ – ردًّا على الفراء بخصوص تلك الآية–: "فلا تخلوا "ما" هذه – التي قدرها هنا– من أن تكون زائدة، أو موصولة، فلا يسهل أن تكون موصولة في قوله: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾(٢)، أي: لَمَن هم ما جميع، فليس هذا بالسهل، وإن قدرته على لمن الذي هم جميع لدينا محضرون، وقلت: قوله: هم جميع لدينا صلة لـ(الذي)، و(الذي) مع صلته بمنزلة اسم واحد في صلة (من)، ومحضرون خبر (ما) الذي بمعنى (الذي)، والاسم وخبره صلة (مَنْ)، فذلك غير جائز؛ لأن مَنْ على هذا لم يرجع إليه من صلته شيء، فهذا التقدير في هذه الآية غير متأتٍ"(٣).

الوجه الثاني من التثقيل:

أن "لمَّا" في معنى "إلَّا"، وقد اتفق مع الفراء في ذلك كثير من النحاة، حيث يرون أن ذلك جائز، ولا يمتنع، ولا يوجد ما يعارضه صناعة، ومعنى.

قال الفارسيُّ: "يجوز أن تتأول على هذا التأويل الذي قيل: من أن معنى "لمَّا" كـ"إلَّا"، على أن تكون (إنْ) فيها هي النافية.."(٤)، وقد جعل الفارسيُّ تلك الآية من الآي الثلاثة التي تحمل على هذا المعنى، ولا يمتنع ذلك في شيء منها(٥).

---

(١) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم، معاني القرآن وإعرابه، تح عبد الجليل عبده شلبي، ط ١ عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ج٣، ص ٨١.

(٢) يس، الآية: ٣٢.

(٣) أبوعلي الفارسي، البغداديات، ص ٣٨٤.

(٤) أبوعلي الفارسي، المصدر السابق، ص ٣٨٣.

(٥) الآي الثلاثة هي: يس، من الآية: ٣٢، و الزخرف، من الآية: ٣٥، والطارق، من الآية: ٤.

وقد ساق النحاس[١] ما يقوي ذلك من جهتين:

الأولى: حكاية جمهور النحويين دلالة "لمَّا" على معنى "إلَّا" في الموضع الأول نحو: بالله لما قمت عنا، وكأني به يربط بين الموضعين، ويجعل الأول دليلًا على الثاني، وهذا الربط ذكره الزجاج أيضا.[٢]

الثانية: معادلة القراءة مع قراءة أخرى، وإن كانت من القراءات الشاذة، قال النحاس في ذلك: "وفي حرف أبي بن كعب[٣] – أي: في مصحفه – "وإن منهم إلا جميع لدينا محضرون".[٤]

فيظهر بذلك أن حمل "لمَّا" على معنى "إلَّا" وجه قوي قبله، وارتضاه كثير من النحويين، وإن جوز بعضهم معه وجها آخر مثل: الفراء، لكن يبدو أن الحمل على "إلَّا" هو الأرجح؛ إذ لم يدخله الاعتراض من جهةٍ.

الآية الثانية: قوله – تعالى – ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٥].

رأى الجمهور من النحاة أن من قرأ بتخفيف "لمَّا" جعل "ما" زائدة و"إنْ" مخففة من الثقيلة، والتقدير: إن كل نفس لعليها حافظ، وتكون "ما" زائدة، ومن قرأ بالتشديد جعل "إن" بمعنى "ما"، و"لمَّا" بمعنى "إلا"، والتقدير: ما كل نفس إلا عليها حافظ، وأضاف الفراء إلى ما سبق في الشاهد السابق شيئًا جديدًا؛ حيث قال في الآية: "قرأها العوامُّ – أي: الجمهور – "لمَّا" وخففها بعضهم، الكسائي كان يخففها، ولا نعرف جهة التثقيل، ونرى أنها لغة في هذيل، يجعلون إلا مع "إنْ" المخففة "لما"، ولا يجاوزون ذلك كأنه قال: ما كل نفس إلا عليها حافظ، ومن خفف قال: إنما هي لام جواب لإن، و"ما" التي بعدها صلة"[٦]، ونقف من كلام الفراء على ما يلي:–

---

(١) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن الكريم، تح، د زهير غازي زاهد، ط ٣، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م، ج ٢، ص ٣٠٥ – ٣٠٦.

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج٣، ص ٨١–٨٢.

(٣) أبي بن كعب بن قيس، سيد القراء على الإطلاق، قرأ على النبي – ص – القرآن العظيم، اختلف في سنة وفاته، غاية النهاية، مصدر سابق ج ١، ص ٣٤.

(٤) النحاس، إعراب القرآن الكريم، مصدر، ج ٢، ص ٣٠٥ – ٣٠٦.

(٥) الطارق، من الآية: ٤.

(٦) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج ٣، ص ٢٥٤ – ٢٥٥.

– عدم معرفة الكسائي جهة التثقيل.

– ذكر أن استعمال "لمَّا" بمعنى "إلَّا" مخصوص بلغة هذيل، وقد ذكر وأكد ذلك غيره، منهم الأخفش، فيما نقله عنه ابن عطية(١)، وابن قتيبة(٢).

لكن الفراء مُقرٌّ بأن "لمَّا" تكون بمعنى "إلَّا" بعد "إنْ" النافية، وإن بدا من كلامه أنه لم يطمئن إلى هذه اللهجة؛ ولذلك نلاحظ أنه يحاول أن يجد لها تخريجًا آخر، لا تكون فيه استثنائية، ومهما يكن من شيء فقد أكد جمهور النحاة على أنه لايمنع مانع من دلالتها على الاستثناء، وعلى رأسهم الفارسي الذي تحقق من الشواهد، وذكر هذه الآية من الآي الثلاثة التي لا يمنع مانع من توجيه "لمَّا" فيها على معنى "إلَّا"، وخرجها كذلك جمهور من النحاة منهم: ابن قتيبة، والزجاج، والنحاس، وغيرهم.(٣)

الآية الثالثة: قوله – تعالى – ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾(٤).

قرأ عاصم، وحمزة(٥) (لمَّا) مشددة، وقرأ الباقون (لمَّا) خفيف قال الفارسيُّ: "من شدد كانت "إن" عنده بمعنى "ما" النافية، كالتي في قوله: ﴿إِنِ

(١) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح، عبد السلام عبد الشافي محمد، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ج ٥، ص ٤٦٥.

(٢) ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد، تأويل مشكل القرآن تح، السيد أحمد صقر، ط٣، مكتبة ابن قتيبة، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٢م، ص ٥٤٢.

(٣) ينظر: الأنباري، أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تح د، طه عبد الحميد طه، ومن معه، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م، ج٢، ص ٥٠٧.

(٤) الزخرف، من الآية: ٣٥.

(٥) حمزة بن حبيب الزيات أحد القراء السبعة، أدرك الصحابة، غاية النهاية، مصدر سابق، ج١، ص ٢٣٦.

ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٖ﴾[1]، فكذلك المعنى في الآية: ما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا، و"لمَّا" في معنى "إلَّا"، وقد حكى سيبويه نشدتك الله لمَّا فعلت وحمله على (إلّا)" [2].

فقراءة "لمَّا" خفيف معروف ومشهور في اللغة، أما التشديد فذكر الفارسيُّ حجته، ولكن الذي ينبغي التوقف عنده قوله "وقد حكى سيبويه.. إلخ"، فهذا يشير إلى أن مذهب سيبويه في (لمَّا) بعد (إنْ) النافية الدلالة على الاستثناء، وقد ربط – كما سبق – غير الفارسيُّ بين الموضعين، مستشهدًا بكلام سيبويه، ويبدو أن الأخفش تردد في قبول دلالتها على الاستثناء، كما يبدو ذلك عند الفراء قبله، ويظهر ذلك من تخريج الأخفش للآية حيث قال بعد ذكر التخفيف في "لمَّا" وإظهار الاطمئنان إليه كلية: "وقال بعضهم "لمَّا" فثقل، ونصب "اللام" وضعف "الميم"، وزعم أنها في التفسير الأول "إلَّا"، وأنها من كلام العرب" [3].

وإن كان الأخفش، والفراء قبله ظهر منهما التردد في قبول الدلالة على الاستثناء، فقد قبلها جمهور النحاة غيرهم، إضافة إلى أن الفارسيَّ نصَّ على أنه لا يجوز حمل الآية على أن يكون أصل "لمَّا" "لمَنْ ما" – بفتح الميم– من "مَن"؛ لأنه يؤدي إلى فساد في المعنى، قال الفارسيُّ: "ألا ترى: أنك إن قدرت (ما) زائدة كان المعنى: وزخرفًا، وإن كل ذلك لَمَن متاع الحياة الدنيا، و (الزخرف) وما قبله من المذكور لا يكون (من) في هذا المعنى، ولا

(١) الملك، من الآية: ٢٠.

(٢) الفارسي، الحجة، مصدر سابق، ص، ١٤٩.

(٣) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تح، د. هدى محمود قراعة، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م، ج١ ص ٥١٤، ذكر في هامش التحقيق فوق كلمة الأول رأس صاد صغيرة رسمت كذا (صـ) علامة للشك كذا ذكر المحقق.

يكون من المتاع، فهذا قول فاسد مستكره؛ لانكساره وتجويزه ما لا مجاز له فيه"[١].

المعادلة بين القراءتين دليل إثبات:

تناول الفراء المعادلة – وضع " لمَّا" في محل "إلَّا " – بين القراءتين عند ابن مسعود في قوله – تعالى– ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٞ﴾[٢]، حيث قال: "وفي قراءة عبد الله (وإن كلنا لمَّا له مقام معلوم)"[٣]، وكذلك في قوله – تعالى– ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾[٤] حيث قال: "وفي قراءة عبد الله "إن كلهم لما كذب الرسل"[٥]، وأجاز أبو منصور الأزهري أن تكون "لما" بمعنى "إلا" بعد إن النافية، واستدل بمعادلة القراءتين في الآية السابقة – أيضا– فقال: "وأما "إلَّا" بمعنى "لمَّا" مثل قول الله – تعالى– ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾، وهي في قراءة عبد الله (إن كلهم لما كذب الرسل)، وتقول: أسألك بالله إلا أعطيتني، ولما أعطيتني بمعنى واحد"[٦]، فـ"لمَّا" عند الأزهري – في قراءة ابن مسعود– تعادل "إلَّا" في قراءة الجمهور؛ حيث قرأ الجمهور ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾، وقرأ عبد الله ابن مسعود "إنْ كُلهم لمَّا كذب الرسل"، مع ملاحظة الربط في قول أبي منصور بين وقوعها بعد قسم الطلب، وبعد "إنْ" النافية.

---

(١) الفارسي، البغداديات، مصدر سابق، ص٣٨٤ – ٣٨٥.

(٢) الصافات، من الآية: ١٦٤.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ٢ / ٣٩٧.

(٤) ص، من الآية: ١٤.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ٢ / ٤٠٠.

(٦) الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تح، الأستاذ إبراهيم الإبياري، دار الكاتب العربي، مطابع سجل العرب، ١٩٦٧م، ١٥ / ٤٢٦.

وذكر الفارسيُّ المعادلة في قوله – تعالى –﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾[١]، ونصَّ على أنها دليل واضح على ثبوت المعنى حيث قال: "وفي حرف أُبيٍ: "وما ذلك إلا متاع الحياة الدنيا"، ثم يعلق بقوله: "فهذا يدل على أن (لمَّا) بمعنى (إلا)، وأن (إن) بمعنى (ما)"[٢].

- **وجه جديد للفارسي في " لمَّا":**

زاد الفارسي وجهًا آخر انفرد به في الآيات السابقة، مع إقراره بالوجوه الأخرى، حيث قال: "أن تكون "لمَّا" هذه في قول من شدد في هذه الآي "لم" النافية دخلت عليها "ما"، فهيأتها للدخول على ما كان يمتنع دخولها عليه قبل لحاق "ما" لها، ونظير ذلك ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلۡوَحۡيِ﴾[٣]..، وكأنه في التقدير: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٍ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٌ﴾[٤] أي: ليس كل نفس ليس عليها حافظ، نفيًا لقول من قال: كل نفس ليس عليها حافظ، فقيل: ما كل نفس ليس عليها حافظ، فـ(إنْ) على هذا التقدير تكون النافية الكائنة بمعنى (ما)، والقراءة بالتثقيل على هذا تطابق القراءة بالتخفيف؛ لأن المعنى مؤول إلى: كل نفس عليها حافظ"[٥].

فعلى رأي الفارسي أصل "لما" المشددة (لمْ ما)، دخلت (ما) الكافة على (لم) فزال اختصاصها بالأفعال، وساغ دخولها على الأسماء، وعاد الكلام إلى الإثبات لبطلان النفي، إلا أن الفارسي يرجع ويؤكد أن هذا قول بعيد فيقول عقب ذلك: "والقراءة بتخفيف "لما" أسهل مأخذًا، وأقرب متناولًا"[٦]، ومهما يكن الأمر فهذا توجيه للفارسيّ اختص به، ووجوده لا ينفي وجه حمل "لما" على "إلا".

---

(١) الزخرف، من الآية: ٣٥.

(٢) الفارسي، الحجة، ج٦، ص ١٤٩.

(٣) الأنبياء، من الآية: ٤٥.

(٤) الطارق، من الآية: ٤.

(٥) الفارسي، البغداديات، ص٣٨٨ – ٣٨٩.

(٦) الفارسي، البغداديات، ص ٣٨٩.

المطلب الثاني

شروط الاستثناء بـ"لمَّا"، ورأي الجوهري والزجاجي

يمكن استنباط إفادة "لمَّا" الاستثناء بعد "إن" النافية، وجمع شروطها، من خلال ما نصَّ عليه أصحاب الرأي الثاني من النحاة في المسألة وهي:

١- أن يسبقها نفيٌّ.

٢ - أن تكون أداة النفيِ (إنْ) خاصة، كما نص على ذلك الفارسي، والأنباري، وأبو حيان، وغيرهم.

٣- أن يكون معنى التركيب على الاستثناء لايمنع منه مانع صناعة أو معنًى، نصَّ على ذلك الفارسيُّ؛ حيث استشهد بالآي الثلاث من سورة (يس، والزخرف، والطارق).

٤- أن تكون (لمَّا) مشددة الميم - وليست المخففة- لحمل المخففة في الشواهد السالفة على ما هو معروف ومشهور في اللغة.

الرأي الثالث: رأي إسماعيل بن حماد الجوهري.

أنكر الجوهريُّ كون "لمَّا" استثنائية، حيث نقل رأي الفراء، والزُّهَرِيِّ في حديثهما عن قوله - تعالى- ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[١]، وذكر وجهين لـ"لمَّا" لم يكن فيهما إفادة الاستثنائية فيها، ثم نصَّ على نفي الاستثناء بـ"لمَّا" بقوله: "وقول من قال "لمَّا" بمعنى "إلا"؛ فليس يعرف في اللغة"[٢]، ولكن يرد قوله بأن ذلك ثابت في لغة العرب فيما مضى من الشواهد، قال ابن هشام - بعد أن ذكر الشواهد السابقة - "وفيه ردّ لقول الجوهري إن "لمَّا "بمعنى "إلَّا" غير معروف في اللغة"[٣].

---

(١) هود، من الآية: ١١١.

(٢) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تح، أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ج٥، ص ٢٠٣٣ مادة " لمم " وعارضه المحقق فيما ذهب إليه، واستشهد بالشواهد التي يستشهد بها على حمل " لمَّا " على معنى " إلا " بعد النفي.

(٣) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ، ج ٣ ص ٤٩٠.

الرأي الرابع: رأي الزجاجي.

أجاز الزجاجيُّ أن تكون "لمَّا" بمعنى "إلَّا" مطلقًا، فهو لم يقصرها على الموضعين السابقين وحدهما، فعلى رأيه يجوز: لم يحضر من القوم لمَّا أخوك، ولم أر من القوم لمَّا زيدًا، بمعنى: إلاَّ أخوك، وإلَّا زيدًا.

قال أبو حيان ردًّا على قوله: "وينبغي أن يُتوقف في إجازة مثل هذه التراكيب حتى تثبت"(١).

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب، ج ٥، ص ١٥٥٦.

المبحث الثالث

التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية في - قوله – تعالى–

﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[١]

هذه الآية لها اتصال وثيق بالبحث، وقد اختلفت فيها القراءات القرآنية، وعسُر على بعض النحويين توجيه بعض القراءات الواردة فيها، وحُمِلت فيها "لمَّا" على "إلا" الاستثنائية عند بعض النحويين، ويمكن تبيين ذلك من خلال عرض بعض القراءات الواردة فيها.

- اختلاف القراء السبعة في تشديد النون من (إن) والميم من (لما) في الآية:

اختلفوا في هذين الحرفين على أربع مراتب[٢]:

الأولى: قرأ ابن كثير[٣] ونافع [٤] بالتخفيف فيهما.

وتوجيه ذلك بَيِّنٌ عند الفارسي، وغيره؛ حيث نصب "كلا" بـ"إن" وأدخل اللام على الخبر، وفصل بـ"ما" الزائدة بين لام التوكيد والقسم.

ووجه النصب بـ (إنْ) مع التخفيف السماع والقياس فأما السماع فقول سيبويه: "وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون "﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ يخففون وينصبون.."[٥].

ووجه النصب من القياس أن "إنَّ" مشبهة في نصبها بالفعل، والفعل يعمل محذوفًا كما يعمل غير محذوف، وذلك في نحو: "لم يك زيد منطلقًا"[٦].

---

(١) هود، من الآية: ١١١.

(٢) ينظر: الفارسي، الحجة، ، ج٤، ص ٣٨٠ – ٣٨١، و الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ٣٨، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج ٦، ص ٣٩٦.

(٣) عبد الله بن كثير بن المطلب الداري، أحد القراء السبعة، إمام أهل مكة في القراءة، (ت ١٢٠هـ)، ينظر غاية النهاية ، ج ١، ٣٩٦.

(٤) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة، انتهت إليه رئاسة القراءة في المدينة (ت ١٦٩هـ) غاية النهاية، ج ٢، ص ٢٨٨.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢ / ١٤٠.

(٦) ينظر السابق، ج ٢، ص ١٤٠، والفارسي، الحجة، ج ٤، ص ٣٨٦، النصب بـ"إن" مخففة، وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ينظر: الإنصاف للأنباري، ج ١، ص ١٩٥ –١٩٧ مسألة رقم: ٢٤.

الثانية: قرأ الكسائي، وأبو عمرو[١] (وإن) مشددة و(لما) خفيفة الميم.

وتوجيه ذلك بَيِّنٌ أيضًا عند الفارسي[٢]، وغيره حيث نصب "كلًا" بـ" إنَّ" وأدخل اللام على الخبر، لكن مذهب الفراء أن "ما" موصولة، وقد بين ذلك بقوله: "فمن قال: "وإنَّ كلًّا لَمَا" جعل "ما" اسمًا للناس، كما قالوا: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[٣]، ثم جعل اللام التي جوابًا لإنّ، وجعل اللام التي في (ليوفينَّهم) لامًا دخلت على نية يمين فيها: فيما بين "ما" وصلتها، كما تقول: هذا مَنْ لَيَذهبنَّ، وعندي ما لَغَيْرُهُ خيرٌ منه"[٤].

ومذهب الفارسي أن اللام في "لما" هي لام التوكيد، والتي في "ليوفينهم" هي لام القسم، فلما اجتمع لامان دخلت "ما" لتفصل بينهما، فـ"ما" زائدة على قوله، والتقدير: وإنَّ كلا لمَا والله ليوفينهم.[٥]

الثالثة: قرأ حمزة، وابن عامر[٦]، وحفص[٧] عن عاصم (وإن) مشددة و (لما) مشددة الميم.

أقرَّ الفارسيُّ بأن هذه القراءة مشكلة[٨]، وكذلك ابن الحاجب في أماليه[٩]؛ لأنه كما لا يحسن: إنّ زيدًا إلا منطلق، فكذلك لا يحسن تثقيل "إن"

---

(١) زبَّان بن العلاء بن عمار بن العريان، أحد القراء السبعة، سمع من أنس بن مالك، وقرأ بمكة والمدينة، (ت ١٥٤ هـ) ينظر: غاية النهاية، ج٢، ص ٢٦٢- ٢٦٥.

(٢) الفارسي، الحجة، ج٤، ص ٣٨٥.

(٣) النساء، من الآية: ٣.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ٣٨.

(٥) الفارسي، الحجة، ج ٤، ص ٣٨٥.

(٦) عبد الله بن عامر بن يزيد، إمام أهل الشام في القراءة، ت ١١٨هـ، غاية النهاية، ج ١، ص ٣٨١.

(٧) أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الكوفي،شيخ القرآن بالكوفة بعد عاصم، ولد سنة: ٩٠ هـ، ينظر، غاية النهاية ج١، ص ٢٢٩.

(٨) الفارسي، الحجة، ج٤، ص ٣٨٧ -٣٨٨.

(٩) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، الأمالي، تح د فخر صالح قدارة، ط دار الجيل – بيروت، ج١، ص ١٦٧.

وتثقيل "لمَّا"؛ وذلك للتناقض بين معنى "إنَّ" ومعنى "إلَّا"، فالأولى لتوكيد الشيء وتحقيقه، والثانية لإخراج الشيء من حكم سابق، إذن لا تحمل "لمَّا" على معنى "إلا"، كما في القراءتين السابقتين.

ولذلك كان للنحويين فيها توجيهات:

الأول: ما ذهب إليه الفراء– كما سبق – أن الأصل "لَمِنْ ما"، فلما اجتمعت ثلاث ميمات حَذَفَ واحدة، فبقيت اثنتان، فأدغمت في صاحبتها، واستدل على ذلك ببعض الشواهد السماعية، ورُد ذلك بأنه في هذه السورة اجتمعت ميمات أكثر مما اجتمع في: "لمن ما"، ولم يحذف منها شيء، وذلك قوله– تعالى–:﴿وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَ﴾(١)، فالأجدر أن لا يحذف من "لما" المشددة.(٢)

الثاني: ذكر الفارسيُّ أنه قرئ "لمًا" منونًا كما في قوله – تعالى –:﴿وَتَأۡكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكۡلٗا لَّمّٗا﴾(٣)، ثم وقف عليها بالألف، وأجري الوصل مجرى الوقف، والمعنى عليه: وإنَّ كلًا ملمومين، أي: مجموعين، وقد قرأ الزهريُّ(٤) بتنوين "لمَّا"(٥)، ويفهم من كلام الفارسيِّ الميل إلى هذا الوجه، حيث جعل المصدر "لمًا" وصفًا من قبيل الوصف بالمصدر.(٦)

وردَّ ابن الحاجب هذا التوجيه بقوله: "وهو ضعيف؛ لأن استعمال "لمَّا" في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين في المنصرف أبعد"(٧).

---

(١) هود، من الآية: ٤٨.

(٢) ابن الحاجب، الأمالي، مصدر سابق، ج١، ص ١٦٦.

(٣) الفجر، الآية: ١٩.

(٤) محمد بن مسلم أبو بكر الزهري المدني، تابعي، من أشهر القراء، ٠ ت: ١٢٤هـ) غاية النهاية، ج ٢، ص ٢٣٠.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ٣٠.

(٦) الفارسي، الحجة، ج٤، ص ٣٨٨.

(٧) ابن الحاجب الأمالي، ج١، ص ١٦٦.

الثالث: ما ذهب إليه مكي[١]، وهو: أن يكون الأصل: لمَنْ ما بفتح ميم "مَنْ" على أنها موصولة أو موصوفة، و "ما" بعدها مزيدٌ فقال: "فقلبت النونُ ميمًا، وأُدْغمت في الميم التي بعدها، فاجتمع ثلاثُ ميمات، فحُذِفَت الوُسْطى منهن، وهي المبدلةُ من النون، فقيل "لَمَّا"، والتقدير: وإنْ كلًا لَخَلْقٌ لَيوفينَّهم ربك أعمالهم"، فترجعُ إلى معنى القراءة الأولى بالتخفيف، وقد اعترض عليه– كما سبق – لأنَّ "مَنْ" لا يجوز حَذْفُ بعضها؛ لأنها اسمٌ على حرفين.[٢]

الرابع: قال الزجاج: قال بعضهم قولًا ولا يجوزُ غيرُه: "إنَّ "لمَّا" في معنى (إلَّا)"[٣]، مثل: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٤]، ثم أَتْبَع ذلك بكلام حاصِلُه يَرْجِع إلى أن معنى "إنْ زيدٌ لمنطلق": ما زيد إلا منطلق، فَأَجْرَيْتَ المشددة كذلك في هذا المعنى إذا كانت اللام في خبرها، وعملُها النصبَ في اسمها باقٍ بحاله مشددةً ومخففةً، والمعنى نفيٌ بـ"إنْ"، وإثباتٌ باللام التي بمعنى إلا، ولَمَّا بمعنى إلا".[٥]

قال السمين الحلبي بعد أن وصف قول الزجاج السابق بالمشكل[٦]: "قلت: قد تقدَّم إنكارُ أبي عليٍّ على جوازِ "إلا" في مثلِ هذا التركيب، فكيف يجوز "لمَّا" التي بمعناها؟"[٧].

---

(١) سبق رأي مكي هذا ولكن رأيت من الفائدة إعادته في هذا الموضع للتأكيد، ولمعرفة أنه يجوز في هذه الآية أيضا ما ذهب إليه.

(٢) ينظر: مكي ابن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، ج ١، ص ٥٣٧.

(٣) وهذا القول، وقول الحوفي الآتي، وقول ابن الحاجب في القراءة الرابعة التالية هو الذي سوغ لنا أن نتناول القراءات في الآية ؛ لحمل "لمَّا " على قولهم على معنى " إلا ".

(٤) الطارق، من الآية: ٤.

(٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٣، ص ٨١.

(٦) أرى أنه ليس بالمشكل بل هو كلام له اعتباره، وإن كان يحتاج إلى تدبُّر، ومعناه صحيح، وأميل إليه.

(٧) السمين الحلبي، الدر المصون، ج ٦، ص ٤٠٩.

الخامس: رأى المازني أن "إنْ" هي المخففة ثقلت، وهي نافية بمعنى "ما"، كما خففت "إن"، ومعناها المثقلة و (لمَّا) بمعنى (إلا) قال أبو حيان: "وهذا باطل؛ لأنه لم يعهد تثقيل "إن" النافية؛ ولنصب (كل) وإن النافية لا تنصب" [١].

السادس: ذهب الحوفيّ[٢] إلى أن "لما" المشددة بمعنى "إلا"، كقولك: نشدتك الله لما فعلت تريد: إلا فعلت، وردَّه أبو حيان[٣] بأن ذلك ليس موضع دخول "إلَّا"، فليس من التركيب العربي لوقلت: إن زيدا إلا ضربته.

السابع: ما ذهب إليه ابن الحاجب، وأبو حيان أن "لمَّا" هذه هي الجازمةُ، فحُذِف فِعْلُها للدلالةِ عليه؛ لِما ثبت من جواز حَذْفِ فِعْلِها في قولهم: "خَرَجْتُ ولمَّا" و"سافرتُ ولمَّا"، وهو شائعٌ فصيح، ويكون المعنى: وإنَّ كلًا لمَّا يُهْمَلوا، أو يُتْركوا؛ لِما تقدَّم من الدلالةِ عليه مِنْ تفصيل المجموعين بقوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾[٤]، ثم فَصَّل الأشقياءَ والسعداء، ومجازاتَهم، ثم بَيَّن ذلك بقولِه: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٥].

قال ابن الحاجب: "وما أعرف وجها أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في القرآن، والتحقيق يأبى استبعاده لذلك"[٦].

الرابعة: وقرأ عاصم في رواية أبي بكر[٧]، ونافع: (وإن كلا) النون خفيفة و(لما) مشددة.

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ٥ / ٢٦٧.

(٢) علي بن سعيد الحوفي عالم بالنحو والتفسير، نقل عنه القرطبي، (ت ٤٣٠ هـ)، ينظر الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط ١٥دار العلم للملايين، ج٤، ص ٢٥٠.

(٣) ينظر: أبو حيان البحر المحيط، ج٦، ص ١٧٦.

(٤) هود، من لآية: ١٠٥.

(٥) هود، من الآية: ١١١.

(٦) ابن الحاجب، الأمالي، ج ١، ١٦٧ – ١٦٦.

(٧) شعبة بن عياش، أحد رواة القراءات السبع، قرأ على عاصم، (ت ١٩٣هـ)، ينظر الزركلي، الأعلام، ج٣،ص، ١٦٥.

مرجع الإشكالية في القراءة:

قال الفارسي عن علة إشكالية القراءة: "وذلك أن "إنْ" إذا نصب بها – وإن كانت مخففة – كانت بمنزلتها مثقلة، و"لمَّا" إذا شددت كانت بمنزلة "إلَّا"[(١)]، ولم يذكر الفارسي حجة للقراءة، بل اكتفى بالقول بالإشكالية فيها وردِّ بعض التخريجات فيها.

وإذا كانت "إنْ" نافيةٌ بمنزلة "ما"، و "لمَّا" بمعنى "إلا" كقوله – تعالى –:﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا﴾[(٢)] اعتُرِض على هذا الوجه بأنَّ "إنْ" النافية لا تَنْصِبُ الاسمَ بعدها، وهذا اسمٌ منصوب بعدها.

- **عُسْرُ التخريج:**

عَسُرَ على كثير من النحاة والمفسرين تخريج القراءة، وقال المبرد: هذا لحن، وردَّ أبو حيان عليه بقوله: "كيف تكون قراءة متواترة لحنًا؟"، ونفى اللحن فيها، وقال: "ولو سكت وقال كما قال الكسائيُّ: ما أدري ما وجه هذه القراءة، لكان قد وفق؟!"[(٣)].

وأما غير هذين من النحويين، فبعضهم سكت واكتفى بعرض أقوال من سبقه، واجتهد الآخر في التخريج، فذكروا أكثر من تخريج، لكن التخريجات لم تسلم من الاعتراض.[(٤)]

- **الوجوه في القراءة:**

هذه القراءة لها الوجوه المذكورة في القراءة الثالثة فتكون "إنْ" مخففة من الثقيلة في قراءتهم، ولها وجه آخر[(٥)] ذكره ابن الحاجب، ولم يستبعده حيث

---

(١) الفارسي، الحجة، ج ٤، ص ٣٨٦ – ٣٨٧.

(٢) الطارق، من الآية: ٤.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٥، ص ٢٦٦– ١٦٧.

(٤) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج٦، ص ٤٠١– ٤٠٩.

(٥) وهذا ما يهمنا، لأن " لما " عنده بمعنى " إلا ".

قال: "أن تكون (إنْ) نافية، ويكون (كلًا) منصوبا بفعل مضمر تقديره: وإن أرى كلًا، أو وإن أعلم ونحوه، و"لمَّا" بمعنى: "إلَّا"، كقوله ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1]؛ ومن ها هنا كانت أقل إشكالًا من قراءة ابن عامر؛ لقبولها هذا الوجه الذي هو غير مستبعد ذلك الاستبعاد"[2].

الترجيح:

ظهر ممّا سبق أنّ القراءة الثالثة، والرابعة تعددت التوجيهات فيها، وتمسك جمهور النحويين بالصناعة النحوية، فرفضوا القول بأن تكون (لمَّا) بمعنى "إلَّا" بعد (إنْ) المشددة والمخففة منها.

وإن خرجها بعض النحويين على معنى (إلَّا) سواء مع "إنَّ" المشددة، كما ذهب المازني، والحوفي، والزجاج، أو مع "إنْ" المخففة، كما ذكر ابن الحاجب، ووافقه ابن هشام في المغني، مع الاختلاف في المقدر، فابن الحاجب يقدر وإن أرى ونحوه، وابن هشام يرى أن الأولى تقدير "لمَّا يوفوا أعمالهم"؛ ليوافق الفعل بعد "لمَّا"، أي: أنهم إلى الآن لم يوفَّوا وسيوفَّونها.[3]

والأرجح أنه لا يمنع من حمل (لمَّا) – في القراءة الثالثة والرابعة– على معنى (إلا)، ويقوي ذلك ما يلي: –

أولًا: ما قرئ به في الشاذ، فقد قرىء أربعُ قراءاتٍ أُخَر، منها: قراءةُ أُبَيّ، وأبان بن تغلب[4] "وإنْ كلٌّ لمَّا "، بتخفيف " إنْ " ورفع "كلٌّ"، و تشديد "لَمَّا"، وفي مصحف أُبَيٍّ "وإن من كل إلا ليوفينهم"، وقرأ الأعمش: "وإنْ كلٌّ إلا": بتخفيفِ "إنْ" ورفع "كلٌّ"، وهي في حرف ابن مسعود كذلك، فأبدل ابن

(١) الطارق، من الآية: ٤.

(٢) ابن الحاجب، الأمالي، ج١، ص ١٦٧.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ج٣، ص ٤٩٥.

(٤) ابن رباح الكوفي، تعلم القراءة على يد عاصم بن أبي النجود، (ت ١٤١هـ)، غاية النهاية، ج١، ص ١١.

مسعود (إلَّا) بـ (لمَّا)، وهذا يدل على أن الكلمتين في معنى كلمة واحدة، كما ذكر عن ابن مسعود فيما مضى.(١)

ثانيًا: توجيه الزجاج للقراءة الثالثة –بالتشديد فيهما– معتبر، فالمعنى الذي أراده ليس ببعيد ومستساغ كذلك.

ثالثًا: يبدو لي أن المعنى يقدم على الصناعة النحوية، فإذا كان المعنى صحيحًا غير فاسد، وخالف الصناعة فلا يرد، ولكن يبحث عن تأويل يجمع بين صحة المعنى، وما تقتضيه الصناعة.

رابعًا: يمكن القول بأن التناقض بين "إن" المؤكدة مخففة أو مشددة، غير واقع مع "لمَّا"؛ لأنها وإن حملت على "إلا" في الاستثناء لكن يمكن اختصاصها بهذا التركيب وحدها دون "إلا".

(١) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ٥، ص ٢٦٦.

الخاتمة

وبعد عرض تناول النحويين لـ"لمَّا" الاستثنائية توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أجملها فيما يأتي:

أولًا: ترد "لمَّا" بمعنى "إلَّا" عند جمهور النحويين واللغويين – بعد قسم الطلب– مستشهدين بما ورد عن العرب في ذلك من نحو: نشدتك الله لمَّا فعلت كذا، بمعنى: إلَّا فعلت كذا.

ثانيًا: الموضع الأول هو المشهور عند الخليل وسيبويه، أما الموضع الثاني – وهو الاستثناء بـ "لما" بعد "إن" النافية– فلم ينقل عنهما قول صريح فيه.

ثالثًا: جواز حذف فعل الطلب نحو: نشدتك وسألتك، وما أشبهه، فيقال: بالله لمَّا صنعت كذا أي: نشدتك الله إلَّا صنعت كذا.

رابعًا: وقع الخلاف بين اللغويين والنحويين حول إفادة "لمَّا" معنى "إلَّا" بعد "إنْ" النافية، فلم يعرف الكسائي توجيه " لمَّا" المشددة بعد " إنْ " المخففة في نحو قوله – تعالى –﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (١)، وكان يقرأ بالتخفيف، وجعل المازني أصل المشددة المخففة، وأثبتها كثير من النحويين واللغويين، منهم: الزجاج، والنحاس، والزمخشري، وابن خالويه، والفارسي، وابن عطية وغيرهم.

خامسًا: اتخذ النحاة والمفسرون المعادلة بين القراءتين دليلا يقوي القول بدلالة "لمَّا" على معنى "إلَّا" بعد "إنْ" النافية في بعض الشواهد، كما في قراءة الصحابي ابن مسعود – ض–.

سادسًا: اجتهد بعض النحويين كالفراء، والأخفش، والفارسي، وأبي حيان في توجيه الشواهد القرآنية توجيهات أخرى بحيث لا تكون فيها "لمَّا" بمعنى "إلا"، مع إقرارهم أن ذلك لا يمنع القول بإفادتها معنى الاستثناء كـ"إلا".

---

(١) يس، من الآية: ٣٢.

سابعًا: أجمع القراء السبعة على نصب "كُلًّا" من آية سورة هود – عليه السلام – فتصور في قراءاتهم أربع قراءات، كان التوجيه في اثنتين منها بينًا، وفي اثنتين عسير على النحاة.

ثامنًا: ظهر من البحث أن ورود "لمَّا" بمعنى "إلَّا" قليل الدوران في كلام العرب.

تاسعًا: لا يلزم اطراد حمل "لمّا" على معنى "إلَّا" في الاستثناء، فكم من شيء خُصَّ بتركيب دون ما أشبهه.

أهم التوصيات

- الاقتصار في الاستثناء بـ "لمَّا" على ما ورد عن العرب في ذلك، وليس على الإطلاق.
- مراعاة شروط الاستثناء بـ "لمَّا" عند أصحاب الرأي الأول، والثاني.
- دراسة القراءات القرآنية لبعض الآيات دراسة منفردة دقيقة؛ لشدة الحاجة لذلك ولكثرة التوجيهات التي دارت حولها كآية سورة هود – عليه السلام –.

المصادر والمراجع

١. الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، إعراب القرآن، تح د/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.

٢. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تح الأستاذ إبراهيم الإبياري، دار الكاتب العربي، مطابع سجل العرب ١٩٦٧م.

٣. الأمير، الشيخ محمد، حاشيته على مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ط الحلبي، دار إحياء الكتب العربية، د، ن.

٤. ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر ٢٠٠٢م.

٥. ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تح د/ طه عبد الحميد طه وآخرين، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تح، د/ كاظم بحر المرجان، ط ١ منشورات دار الثقافة العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

٧. ابن الجزري، شمس الدين، غاية النهاية في طبقات القراء، تح، برجستراسر، ط أولى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ٢٠٠٦م.

٨. الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، ت أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، ط الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٩. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، الأمالي، دراسة وتحقيق د/ فخر صالح سليمان قدارة، ط دار الجيل - بيروت، دار عمار- عمان، د. ت.

١٠. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، ط أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١١. ابن خالويه، الحسين بن أحمد بن حمدان،إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ط دار الهلال بيروت - لبنان ١٩٨٥م.

١٢. ابن خالويه،الحسين بن أحمد بن حمدان، الحجة في القراءات السبع، تح د / عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ط الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٣ . الدريني، أ. د محمود محمود، النحو العربي أبوابه ومسائله، مكتبة المتنبي، ط أولى ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥ م.

١٤ . الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تح شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط الحادية عشر ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٥ . الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح الكافية، دراسة وتحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ط دار الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٦ . الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تح طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط أولى ١٤٠٧هـ.

١٧ . الزجاج، أبو إسحاق بن إبراهيم السري، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتح د / عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٨ . الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط ١٥، دار العلم للملايين، مايو، ٢٠٠٢.

١٩ . الزمخشري، محمود بن عمر الزمخشري أبو القاسم، الكشاف، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، ط أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢٠ . السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علو م الكتاب المكنون، تح د أحمد بن محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د، ت.

٢١ . سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٢٢ . السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، شرح شواهد المغني، تعليق وتذييل محمد محمود الشنقيطي، مطبوعات لجنة التراث العربي، د، ت.

٢٣ . السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح، أحمد شمس الدين، ط أولى دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.

٢٤ . صالح، نزار عطا الله أحمد، أنواع " لما " ومعانيها في ضوء تفسير القرآن للزمخشري، دراسات علوم الشريعة والقانون، الأردن مج ٤١، ملحق٣، ٢٠١٤ م (دار المنظومة).

٢٥ . ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح عبد السلام عبد الشافي محمد، ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط أولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٢٦ . أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، الحجة للقراء السبعة، تح بدر الدين قهوجي ومن معه، دار المأمون للتراث، ط أولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م.

٢٧ . أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتح، صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

٢٨ . الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط الثالثة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٢٩ . ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تح السيد أحمد صقر، مكتبة ابن قتيبة، ط الثانية ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.
٣٠ . المالقيُّ، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني تح، أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د، ت.
٣١ . المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تح د فخر الدين قباوة، ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
٣٢ . مكيُّ بن أبي طالب، أبو محمد حَمّوش (وحمّوش هي تصغير محمد عند المغاربة) بن محمد بن مختار القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
٣٣ .النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تح زهير غازي زاهد، ط عالم الكتب بيروت، مكتبة النهضة العربية – ط الثالثة ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨م.
٣٤ . ابن هشام الأنصاري، محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تح وشرح د / عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية. ط أولى، الكويت ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٣٥ . ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، للزمخشري، مطبعة المنيرية، القاهرة، د، ت.